

كيف وُلد القرار 1701 هل يُعدّ ويُعاد النظر فيه؟ متري: وقف النار في غزة ينعكس على الجنوب

تزامنا مع العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية فتحت جبهة الجنوب لتكون جبهة مساندة للمقاومة الفلسطينية في محاولة لوقف المجازر المرتكبة ضد المدنيين ووقف تدمير المنشآت السكنية والحيوية. وهي احداث احيث المطالبة بتطبيق القرار 1701 الذي جمد العمليات العدائية في 12 آب عام 2006

تعددت السيناريوهات التي تحاكي آليات تطبيق هذا القرار بالطرق الدبلوماسية او السياسية، في موازاة التهديدات الاسرائيلية بتطبيقه عسكريا. في ظل هذه الاجواء، سعت "الامن العام" الى القاء الضوء على هذا القرار والظروف التي رافقت ولادته وكيفية التعاطي معه، فكان هذا الحديث مع الوزير السابق الدكتور طارق متري الذي شغل عام 2006 مهام وزير الخارجية بالوكالة، وترأس وفد لبنان الى مفاوضات مجلس الامن التي سبقت صدوره.

■ ما قصة القرار 1701 وما هي الظروف التي قادت اليه، وعلى اي اساس استند؟
□ القرار 1701 صدر عن مجلس الامن في 11 آب 2006 بعد 33 يوما على اندلاع الحرب الاسرائيلية على لبنان وقد صدر باجماع اعضاء مجلس الامن الـ15، وهو تحت الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة. القرار المذكور يوقف الاعمال العدائية وليس قرارا لوقف النار. كان قرارا يمهّد لقرار لاحق لم يصدر بعد، وهو يهدف الى وقف شامل ونهائي لوقف النار، فوقف الاعمال العدائية هو في مرتبة اقل منه. وافقت عليه الحكومة اللبنانية وبوشر تطبيقه، وان لم يطبق كليا منذ ذلك التاريخ. اما كيف اعد هذا القرار؟ لبنان طالب من خلال مفاوضات دبلوماسية ثنائية او متعددة الطرف بوقف اطلاق النار من اليوم الاول للعدوان الاسرائيلي على لبنان اي منذ 12 تموز من ذلك العام. لكن لم يكن هناك استجابة لمطالبتنا لاسيما من الولايات المتحدة. كانت حجتها اننا نحتاج

الى توفير شروط تسمح باستدامته لثلا يكون هشا. لذلك لم تكن واشنطن تستعجل القرار، وهو ما يفسر في السياسة انها كانت تريد ان تعطي اسرائيل الوقت الكافي لتحقيق كل او بعض اهداف حربها. وكانت تلك الحرب شبيهة بالحرب على غزة الان، عندما كان الهدف القضاء على حزب الله او اضعافه. وكنا كحكومة لبنانية نريد وقف النار فورا دفعا عن لبنان ورفضنا لتدميره. وهو ما اخذ وقتا طويلا، فقد ايدتنا بعض الدول مثل روسيا وفرنسا، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها المباشرين لم يكونوا متحمسين لمطلبنا. ترافقت هذه المساعي مع اعداد مسودات عدة لمشروع القرار، منها من قال بصدوره تحت الفصل السابع، ووضعت اخرى تتحدث عن ارسال قوة حفظ سلام دولية جديدة تفرض وقف الاعمال العدائية وتستخدم القوة عند الضرورة، وهو ما لم نقبل به. في النهاية صدر القرار بالصيغة النهائية التي اعدتها الولايات المتحدة بعد مفاوضات مع فرنسا بعد استشارة باقي الدول بما فيها نحن، وقد اخذوا برأينا مرة وتجاهلونا مرات اخرى الى ان نضجت ظروف اصداره بالصيغة المعروفة.

■ ما هي العلاقة التي نشأت بين مضمون القرار بالصيغة النهائية ومجموعة النقاط السبع التي وضعتها الحكومة؟
□ القرار تجاوب في شكله ومضمونه بصيغته النهائية نسبيا مع ما سمي خطة النقاط السبع التي وضعتها الحكومة اللبنانية، واليك ثلاثة امثلة تؤكد ذلك. فهو قال في الديباجة التي تشكل جزءا من اجزاء قرار

مجلس الامن الى جانب ما يسمى بالمنطوق ما حرفيته واذا يرحب مجلس الامن بالجهود التي بذلها رئيس وزراء لبنان وبالتزام حكومة لبنان الذي يتجلى في خطتها المؤلفة من سبع نقاط لبسط سلطتها على اراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية. وقال في مكان آخر ما حرفيته: واذا يحيط علما على النحو الواجب بالمقترحات الواردة في خطة الحكومة اللبنانية المؤلفة من سبع نقاط في شأن منطقة مزارع شبعا. وفي مكان ثالث اشار القرار اليها بقوله ان مجلس الامن يؤكد اهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الاراضي اللبنانية كما جاء في خطة النقاط السبع. عند هذه الحدود، يمكن القول ان القرار تبني اهم ما جاء في الخطة ولم يتناولها كاملة، وازداد اليها بنود اخرى لا علاقة لها بالخطة.

■ هل من اوجه شبه بين ما كان قائما في آب العام 2006 وما يجري اليوم في الجنوب، وهل هناك ما يسمى قواعد اشتباك يمكن اعتمادها بدلا مما قال به القرار 1701؟
□ عبارة قواعد الاشتباك تعني ان هناك قاعدة ضمنية وغير معلنة وتقول بالتناسق بين العمليات التي يقوم بها اي طرفين. هنا تنطبق على كل من اسرائيل وحزب الله عند تبادلها للعمليات العسكرية وفق قاعدة عامة او معادلة تقول "بتضربني كف بضربك كف او بتضربني كفين بضربك كفين". وهي معادلة لا ارغب في تناولها او الاعتراف بها، فالقرار 1701 لم يأت على ذكرها في اي بند من بنوده، وهو يفرض وقف العمليات العدائية والاحترام التام للخطة الازرق، وهو

قائم والوضع مستقر وهادىء. اما اليوم، اسمع كلاما كثيرا في الصحافة اللبنانية، فيقال ان مجلس الامن في صدد تعديل القرار او انزاله تحت الفصل السابع وربما اصدار قرار آخر. في رأيي كل هذا الكلام يتعذر حصوله في مثل الوضع الذي نعيشه، وذلك لسبب بسيط، رغم وجود مليون سبب آخر، وهو يقول ان مجلس الامن غير قادر على اتخاذ اي قرار في شأن لبنان وفلسطين بسبب الانقسام القائم المعروف. انحياز الاميركيين الى اسرائيل دفعهم الى ممارسة حق الفيتو ضد اي مشروع قرار لوقف النار فاسقطت مشاريع عدة. وفي المقابل، فان الصين وروسيا هما على استعداد لممارسة هذا الحق ان اردت الولايات المتحدة استصدار قرار جديد، او اعادة النظر في القرار 1701 او استصداره تحت الفصل السابع. لذلك انا ارجح بأن المجلس لن يصدر اي قرار. في النتيجة لدينا القرار 1701 وربما يصرف الجهد الدولي للمطالبة باحترامه وتطبيقه كما هو لا اكثر ولا اقل، من دون اي تعديل. لكنني اتساءل: هل هذا المطلب واقعي في ظل الحرب العدوانية على غزة؟ حزب الله قال علنا ولا اكشف سرا ان تطبيق القرار 1701 يصح واردا عندما تتوقف الحرب على غزة.

■ هل تعتقد ان مطالبتنا بعملية تحديد الحدود البرية مع اسرائيل يمكن ان تؤدي الى ما لم يطبق من القرار 1701؟
□ اعتقد ان هذا الطرح يشكل موضوعا آخر لا علاقة له بما نحن فيه اليوم. لكن اذا حصل هذا الامر وبدأ العمل به، يمكن ان يغير الوضع كليا. فبعدها انجزت عملية ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل، قالت جهات لبنانية ودولية لماذا لا تستكمل هذه العملية في البر ايضا بتصحيح الحدود في 13 نقطة مختلف حولها، علما ان 6 منها يمكن معالجته بسرعة ما عدا مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. اما وقد اقترحت الحكومة اللبنانية عام 2006 وضعها في عهدة الامم المتحدة في انتظار اعتراف سوريا الخطي بلبنانيتها يعني ان هناك حلولا موقته



الوزير السابق الدكتور طارق متري.

”
كنا ننتظر بعد 1701
الذي جمد الاعمال العدائية
قرارا آخر لم يصدر

خط لم تحترمه اسرائيل، فكانت تخرقه في الجو. وقليل ما خرقته في البر بدخولها الى شماله، فيما لم يدخل حزب الله ولو لمرة واحدة جنوب هذا الخط. عليه يمكن القول انه كان هناك احترام للخطة الازرق ما عدا المناوشات المحدودة التي حصلت بين وقت وآخر في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا علما انها ارض لبنانية، رغم عدم اعتراف الجميع بهذه الصفة. في موقفنا الرسمي ليس علينا وضعها على لائحة المناطق المتنازع عليها كما في باقي النقاط الاخرى، وهو امر لا نقاش حوله، ولو لم تثبت لبنانيتها دوليا وتحديدا في الامم المتحدة. اما ما يجري اليوم، فالوضع مختلف، وبسبب الحرب على غزة هناك اكثر من مناوشات كما في السابق، والمواجهات العسكرية المحدودة الجارية اليوم تجاوزت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وهي تشمل مناطق ونقاطا اخرى من الجنوب. وهو وضع لا علاقة له بالقرار 1701، وهو وضع نشأ حديثا في موازاة الحرب الاسرائيلية على غزة، ونتيجة تضامن حزب الله مع الشعب الفلسطيني والرغبة في مساندة مقاومته من دون توريط لبنان في حرب واسعة. هذا





عاماً
تصميم . إنجاز . مشابرة



لكن من يدعو اليوم الى تطبيقه لا يأخذ في الاعتبار ان هذه الحرب غير معطيات كثيرة، وان حزب الله ليس على استعداد للالتزام بالقواعد السابقة. وهو تغيير كبير، لذلك فان الحديث عن تطبيق فوري وكامل للقرار هو حديث غير واقعي.

■ بكلمة مختصرة، اذا سألتك عما تطلبه من الحكومة اللبنانية ومجلس الامن فما الذي تقوله؟

□ ليس لدي اما اطلبه من الحكومة، ولكن ما اتمناه او اطلبه من مجلس الامن ان يقتنع اعضاؤه بأن اي قرار لوقف النار في غزة هو المطلب الحقيقي. وان حصل سينعكس مباشرة وفي دقائق على الهدوء في جنوب لبنان. فوقف اطلاق النار في غزة هو اصل المشكلة، وطالما ان اسرائيل تخوض حرب اباداة جماعية فيها، فهي سبب الاضطراب في الجنوب وليس هناك سبب آخر. ما حصل لا يعتبر ان هناك لبنانيين قرروا ان اطلاق قذائف مدفعية على شمال اسرائيل من دون سبب، وان ما هو حاصل من تبعات الحرب على غزة، فاذا توقفت هذه الحرب سيتوقف كل شيء.

مجلس الامن غير قادر على اتخاذ اي قرار في شأن لبنان وفلسطين بسبب الانقسام القائم

جديد يصدر عن مجلس الامن، ولا اعتقد انه قادر على اصدار مثل هذا القرار كما انه ليس على علمي انه امر مطروح.

■ هل هي الصدفة ان حربا ادت الى صدور هذا القرار وان حربا اخرى تطرح تعديله او تطبيقه؟

□ ما نعيشه اليوم ليس مطروحا بهذه الطريقة ولا على هذه الخلفيات، القرار 1701 موجود وقائم والحديث اليوم يتعلق بتنفيذه. من الطبيعي وعند حصول اضطراب عسكري في الجنوب نتيجة الحرب على غزة ان يثير البعض مسألة تطبيقه.

◀ لها. ولا ننسى ان هناك من يقول لاسرائيل اليوم بدلا من التهديد بالحرب لتطبيق القرار 1701 بالقوة، اقبلوا بتصحيح وتحديد الحدود البرية فهو امر يخلق الهدوء في المنطقة الحدودية.

■ الى اي درجة يقنعك القول بأن اي حدث ما يهدد دور القوات الدولية ومهامها كما حددها القرار 1701 سيؤدي الى انسحابها ونصبح امام حالة حرب كاملة؟

□ الحرب قائمة ومشتعلة، اذا قصدت الحديث عن حرب واسعة في الجنوب. لا اعتقد ان الانسحاب وارد، واقصى ما اتوقعه الانكفاء الى ثكناتهم. لكن حتى هذه الخطوة مستبعدة، ان مهمة اليونيفيل هي منع الحرب وليس الهرب اذا وقعت ولا اتصور مثل هذا السيناريو ابدا.

■ هناك من يطالب بنشر قوات دولية او مراقبين على الجانب الاخر لجهة الاراضي الفلسطينية المحتلة، فهل تتوقع مثل هذه الخطوة؟ وهل هي ممكنة؟
□ تحتاج خطوة من هذا النوع الى قرار